



تقدير موقف

آفاق تصعيد المواجهة الشعبية الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | أكتوبر 2015

آفاق تصعيد المواجهة الشعبية الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي

سلسلة: تقدير موقف

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | أكتوبر 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

المحتويات

- 1 مقدمة
- 1 أولاً: أسباب المواجهة الشعبية ودوافعها
- 1 1. انسداد الأفق السياسي الفلسطيني
- 3 2. المستوطنون في الضفة الغربية ومدينة القدس في حالة انفلتت كامل
- 4 3. استمرار "المقاومة الفردية"
- 5 ثانياً: ردود الأفعال على تصاعد المقاومة واحتمالات تطورها

مقدمة

أعدت حالة الغليان الشعبي في الأراضي الفلسطينية، ردًا على الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضد المقدسات واستمرار الاستيطان وفشل مساعي إنهاء الاحتلال وفق إطارٍ زمنيٍّ محددٍ عن طريق الأمم المتحدة، طرح سؤال: هل يشهد الوضع السياسي الفلسطيني بوادر انتفاضة شعبيةٍ ثالثة؟

وقد شهدت الشهور القليلة الماضية تناميًا في عدد اعتداءات المستوطنين وقوات الاحتلال على الأراضي الفلسطينية وتزايد مستواها، كما ترافقت مع إقرار الحكومة الإسرائيلية رزمة من القوانين لمواجهة أي رد فعلٍ فلسطينيٍّ محتملٍ على هذه الاعتداءات. وبينما اكتفت السلطة الفلسطينية بإصدار تصريحاتٍ لم تجد لها صدًى وقراراتٍ لم تجد طريقها إلى التنفيذ، تنامت خيبة الأمل الشعبية بعد خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ إذ كان متوقعًا أن يتضمن بعض القرارات أو الإجراءات للردّ على ممارسات الاحتلال وسياساته، وذلك بعد أن روّجت بعض الجهات في السلطة الفلسطينية أنّ الخطاب سيكون بمنزلة "قنبلة".

أولاً: أسباب المواجهة الشعبية ودوافعها

تضافرت مجموعة من الأسباب والدوافع التي أدى تزامنها إلى تنامي حالةٍ من الإحباط الشعبي وتصاعد مستوى المواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي، أهمها:

1. انسداد الأفق السياسي الفلسطيني

يواجه المشروع الوطني الفلسطيني أزمة انسداد الأفق السياسي، والتي يفاقمها الانقسام المستمر بين حركتي فتح وحماس على الرغم من توقيع اتفاق المصالحة بينهما وتشكيل حكومة وفاقٍ وطنيٍّ برئاسة رامي الحمد الله في عام 2014. وفي الوقت نفسه، تبدو خيارات السلطة الفلسطينية محدودة جدًا إذا بقيت ماضية بالتزامها بالاتفاقيات

الموقعة مع إسرائيل، وذلك في ظل واقع إقليمي ودولي يعزز هذا الانصياع، الأمر الذي يجعلها تراوح مكانها؛ فلا هي تبرز تقدماً كنتيجة لهذه الاتفاقيات، ولا تتخذ خيارات نضالية تخرج عن إطارها.

وبعد فشل خطة وزير الخارجية الأميركي جون كيري لاستئناف المفاوضات في إطار ما كان يعرف بـ "اتفاقية الإطار" وفشل المساعي الفلسطينية في الأمم المتحدة لإنهاء الاحتلال وفق إطار زمني محدد ينتهي في عام 2017، اتخذت السلطة الفلسطينية مجموعة من الإجراءات ردًا على ذلك، وكان أبرزها الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية التي أصبحت عضوًا رسميًا فيها في نيسان/ أبريل 2015، وأصبح بإمكانها إقامة دعاوى ضد جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية. كما اتخذ المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية قرارًا بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل في الشهر نفسه، ولكن لم يجر تطبيقه عمليًا بسبب عدم رغبة السلطة في تنفيذه أصلًا؛ ما قوّض جدية هذا القرار حتى باستخدامه كتهديد. ولا تشكو إسرائيل حاليًا من أي خلل في التنسيق الأمني؛ إذ ظلت السلطة تتاور في إطار الاتفاقيات من دون أن تصل إلى مستوى تحديها جوهريًا، وكلما حانت ساعة المواجهة، كانت السلطة تعود لتأكيد التزامها هذه الاتفاقيات.

وقد عوّل الفلسطينيون على مواقف أكثر جدية في خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرًا، نتيجة تنامي موجة الاعتداءات الإسرائيلية التي بلغت ذروتها على الأراضي والمقدسات الفلسطينية في هذه الفترة. لكنّ الخطاب جاء مخيبًا للأمل، بعد أن سادت توقعات بأن يعلن عباس عن إلغاء اتفاقيات أوسلو، أو على الأقل العمل بقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير القاضي بوقف جميع أشكال التنسيق الأمني مع إسرائيل. ولم يأت الخطاب دون المتوقع أو المأمول فحسب، بل انتهى أيضًا إلى عبارات تتمّ عن المناشدة والاستجداء بدل التحدي. كما لم تظهر فيه مواقف وطنية كان ينتظر الفلسطينيون من قيادتهم الإعلان عنها من منبر الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، أعلن عباس عن قبوله العودة للمفاوضات على أساس المشروع الفرنسي؛ ما يحصر دور السلطة الفلسطينية في منع وقوع مواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوّات الاحتلال في مناطق التماس، والحيلولة دون تطور الأحداث باتجاه مواجهة شاملة مع الاحتلال تفضي إلى انتفاضة ثالثة. وقد حذرّ عباس في لقائه مع عددٍ من القادة الأوروبيين قبيل توجهه لإلقاء الخطاب في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنّ عدم العودة إلى المفاوضات واستمرار الاعتداءات

الإسرائيلية قد تقضي إلى انتفاضة "لا تريدها" السلطة الفلسطينية بعد عشر سنوات من ضبطها للأوضاع¹. وبعد تقبّر الأوضاع في الضفة الغربية نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية كلها خبر زيارة شخصية إسرائيلية كبيرة لمحمود عباس الذي وعد بعد اللقاء بأنه سيقف ضد انتفاضة ثالثة. وهذا ما صرّح به فعلاً مسؤولون فلسطينيون عندما تحدثوا عن جر إسرائيل الفلسطينيين لمواجهة لا يريدونها. وبهذا يكون مسار السلطة بقيادة عباس قد اتضح، وليس من المتوقع أن تصدر عنه مفاجآت على الرغم من التصعيد الكلامي لبعض معاونيه من حين إلى آخر.

2. المستوطنون في الضفة الغربية ومدينة القدس في حالة انفلات كامل

بالتوازي مع انسداد الأفق السياسي، كثّف المستوطنون هجماتهم على القرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية؛ إذ رصد مركز المعلومات الوطني الفلسطيني 282 اعتداءً خلال 8 أشهر، وكان أشجعها الاعتداء على عائلة الدوابشة في قرية دوما - محافظة نابلس، والذي أدى إلى قتل الطفل الرضيع علي الدوابشة وأبويه في حريقٍ متعمّد بمنزلهم في تموز/ يوليو 2015، فيما نجا طفلٌ وحيد للعائلة يرقد في المستشفى ويعاني حروقاً شديدةً في أنحاء جسمه². وقد تتوّعت اعتداءات المستوطنين؛ فشملت إحراق المنازل، وعمليات دهس، ورشق الحجارة على سيارات فلسطينيين، والاعتداء على الممتلكات. ونُقذ بعض هذه الاعتداءات بحماية جيش الاحتلال، ومرّ بعضها الآخر من دون عقاب أو محاسبة، إذ أفرجت السلطات الإسرائيلية عن المستوطنين المتهمين بحرق عائلة الدوابشة بعد أقل من 24 ساعة على اعتقالهم. كما قامت قوات الاحتلال بإعدام ميداني لكلٍ من ضياء عبد الحليم وهديل الهمشلون وفادي علوان بتهمة الشك في محاولاتهم تنفيذ عمليات ضد الجيش على الحواجز الإسرائيلية المقامة على مداخل المدن الفلسطينية. وعملت حكومة نتنياهو أيضاً على تنظيم اقتحامات المستوطنين والجنود المتطرفين والحاخامات اليهود ووزراء من الحكومة الإسرائيلية للمسجد الأقصى وتمويل ذلك وتشجيعه؛ وبلغت 45 اعتداءً خلال الربع الثالث من عام

¹ "عباس للغرب: مفاوضات السلام وإلا انتفاضة لا أريدها"، العربي الجديد، 2015/9/23، انظر:

<http://bit.ly/1R0LOQ2>

² "بالأرقام.. 282 واقعة اعتداء من المستوطنين في 8 أشهر فقط"، الجزيرة مباشر، 2015/10/5، انظر:

<http://bit.ly/1PjFQva>

2015³، وكان أبرزها اقتحام نائب رئيس الكنيست موشيه فيغلن الحرم القدسي وتحطيم الأبواب والنوافذ التاريخية للمسجد. ونتيجةً لسياسة الاقتحامات وسياسات المنع التي تمارسها سلطات الاحتلال تجاه من يدخلون المسجد الأقصى، أصبح مشروع القرار الذي يُتيح تقاسم المسجد الأقصى، زمنيًا ومكانيًا، بين اليهود والعرب أمرًا واقعيًا على الرغم من أنّ المشروع لم يجرِ التصويت عليه، ومن ثمّ لم يجرِ إقراره في الكنيست حتى الآن.

3. استمرار "المقاومة الفردية"

استمرت "المقاومة الفردية" أو ما يسميها التقرير الإستراتيجي السنوي لمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي لعامي 2014-2015 بظاهرة "الذئاب المنفردة"، وشكّلت قفزةً في التعبير عن الغضب الشعبي عبر الفعل الوطني المقاوم، وذلك في ظل حالة التردّي الحزبي الفصائلي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية. وأقرّت الحكومة الإسرائيلية عددًا من الإجراءات والقوانين في محاولة للتصدي لهذا التطور النوعي في عمل المقاومة الشعبية الفلسطينية، أبرزها السعي لتشريع قانون سحب حق الإقامة من سكان القدس الذين ينفذون عمليات ضد إسرائيل، وكذلك سحب إقامة أهاليهم، وحرمانهم من حقوقهم الاجتماعية، وتصديق رئيس الوزراء الإسرائيلي في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2014 على خطة لتكثيف الوجود العسكري بشكلٍ دائمٍ في مدينة القدس المحتلة والحفاظ على مستوى عالٍ من التأهب فيها. وتتصّ الخطة على تعزيز قوات الشرطة بـ 400 عنصرٍ وتحديث الوسائل التكنولوجية التي بحوزتها؛ إذ لم تعد الوسائل التقليدية القائمة على المعلومات الاستخباراتية وسيلة ناجعة في مواجهة هذه الأعمال التي يصعب التنبؤ بها أو السيطرة عليها⁴. وعلى الرغم من هذه الإجراءات المترافقة مع رفع مستوى التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، جرى تنفيذ عددٍ من العمليات داخل مدينة القدس منذ بداية عام 2015، وكان آخرها عملية الشهيد مهند حليبي.

³ "اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على الأراضي والممتلكات الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2015"، معهد الأبحاث التطبيقية - القدس، 2015/10/1، انظر: <http://www.poica.org/details.php?Article=8468>

⁴ يميز هذه العمليات صعوبة توجيه الاتهام إلى قيادات وأحزاب يمكن لإسرائيل أن تنتقم منها. كما أنّ هناك إدانةً لأعمال إسرائيل الانتقامية ضد ذوي منفذي العمليات؛ فقد عدّت منظمة العفو الدولية مثلًا هدم بيوت أهالي المقاومين على خلفية تنفيذ هجمات ضد إسرائيل جريمة حرب.

إنَّ أهم ما يميّز هذا النوع من مقاومة الاحتلال، عدا صعوبة رصدته وتوقعه، هو أنه يجري خارج نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية التي تحول دون وقوع انتفاضة شعبية.

وقد شجعت عمليات المقاومة الفردية في القدس على القيام بعمليات نوعية أيضًا ضد المستوطنين داخل المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، مثلما حدث في عملية مستوطنة إيتمار قرب مدينة نابلس. ورافق ذلك هبات جماهيرية واشتباكات بالحجارة على حدود المدن الفلسطينية التي تشكّل مناطق تماسٍ مع القوات الإسرائيلية والمستعمرات المقامة على أطراف المدن (رام الله، ونابلس، وطولكرم، وجنين وغيرها)؛ إذ شهدت مدينة رام الله مواجهات قرب مستعمرة بيت إيل القريبة من مقر المقاطعة؛ وهو الأمر الذي كانت الأجهزة الأمنية الفلسطينية تمنعه في الماضي القريب. وترافق هذا الفعل الجماهيري في الضفة الغربية والقدس مع عمل جماهيري مكملٍ وموازٍ في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 في عدد من المدن والبلدات (مثل يافا⁵ والناصره والجليل والطيبة⁶) ردًا على الاعتداءات الإسرائيلية في مدينة القدس.

ثانيًا: ردود الأفعال على تصاعد المقاومة واحتمالات تطورها

سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة حالة الغليان في الضفة الغربية والقدس، وتمثلت في جملة من الإجراءات العقابية⁷ أبرزها: تسريع سياسة هدم منازل منفذي العمليات، والدفع بقوات كبيرة إلى مدينة القدس وأحيائها تحت شعار "لن تكون هناك حصانة لأحد في أي مكان"، ومطالبة ننتياهو بالتحقيق مع التجار المقدسيين الذي كانوا في محالهم التجارية عند تنفيذ عملية قتل المستوطنين التي نفذها مهند الحلبي داخل البلدة القديمة. وقد حصل كل ذلك في الوقت الذي لم تخرج فيه القرارات الرسمية الفلسطينية عن إطارها

⁵ "المواجهات تمتد إلى يافا وإصابات في صفوف شرطة الاحتلال"، العربي الجديد، 2015/10/6، انظر:

<http://bit.ly/1Ont3bO>

⁶ "تظاهرات الداخل الفلسطيني تتحول إلى مواجهات مع شرطة الاحتلال"، العربي الجديد، 2015/10/6، انظر:

<http://bit.ly/1L8khIS>

⁷ "PM Asks Justice Minister to Expedite Demolition of Terrorists' Homes," *Haaretz*, 6/10/2015, at:

<http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.678955>

التقليدي، فقد أعربت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن تأييدها الكامل للإستراتيجية الفلسطينية التي أعلنها عباس في خطابه، بما يشمل تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني من وجوب تحديد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع سلطة الاحتلال، وضرورة تأمين الحماية للشعب الفلسطيني واستمرار الجهد لإنهاء الانقسام⁸.

وبناء عليه، وفي ظل تنامي حالة الإحباط وتصاعد مستوى الغضب الشعبي، واستمرار إسرائيل ومستوطناتها في الاعتداء على الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، وعجز السلطة الفلسطينية عن الاستجابة للمطالب الشعبية بالخروج من متاهة المفاوضات الفاشلة وانتظار التسوية المزعومة ووقف كل أشكال التنسيق الأمني مع إسرائيل، ومنع أعمال المقاومة، يبدو المشهد السياسي الفلسطيني أمام أحد الاحتمالات الثلاثة التالية:

1. أن تتوسّع حركة الاحتجاج الشعبية لتتشكّل هبةً شاملةً تضم الأراضي الفلسطينية كافة في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية. وهنا تقف السلطة الفلسطينية أمام خيارين؛ إما مواجهة هذه الحالة بقبضة أمنية شديدة وتنسيق أمني عالي المستوى مع إسرائيل كما هو معهود ترجمةً لما صرّح به عددٌ من المسؤولين الفلسطينيين، وعلى رأسهم رئيس السلطة، بأنهم لن يقبلوا باندلاع انتفاضة جديدة في الأراضي الفلسطينية، ويعني ذلك امتداد المواجهة لتطول السلطة الفلسطينية نفسها في ظل عدم تغيير المعطيات على الأرض. ويتمثل الخيار الثاني في دعم السلطة الفلسطينية للانتفاضة كما فعلت عام 2000، وذلك لوضع إسرائيل أمام واقع فلسطيني جديد، ووضع العالم أمام مسؤولياته في إنهاء الاحتلال والسماح للشعب الفلسطيني بتقرير مصيره. ويبدو هذا مستبعدًا حاليًا لأنّ السلطة الفلسطينية الحالية تعارض تمامًا نهج ياسر عرفات في الانتفاضة الثانية وتعدّه كارثيًا، كما أنّ عقيدة أجهزة الأمن ليست عقيدة مواجهة مع إسرائيل بل "مكافحة الإرهاب".

2. انحسار حركة الاحتجاج وتراجعها أمام القبضة الأمنية الشديدة للسلطة الفلسطينية والاحتلال الذي بدأ باتّباع أساليب عقابية جديدة ضد الفلسطينيين. لكنّ هذا الأمر لا ينهاي الأزمة؛ فالشباب الفلسطيني الذين يقاومون

⁸ "منظمة التحرير الفلسطينية: إسرائيل تتبنّى العنف للخروج من عزلتها"، العربي الجديد، 2015/10/6، انظر:

<http://bit.ly/1FUrivK>

حاليًا قد ولدوا بعد اتفاقية أوسلو، وهم يقاومون في أصعب الظروف، وهم يتحدثون حالةً عربيةً وفلسطينيةً رسميةً أبعد ما تكون عن المواجهة مع إسرائيل.

3. استمرار شكل المقاومة الحالي واتساع نطاقه على شكل أعمال فردية وصدامات مع المستوطنين في نقاط التماس؛ لأنّ السلطة الفلسطينية وانعدام وحدة العمل الفلسطيني يحولان دون تطور هذه المواجهات إلى انتفاضة شعبية، ولأنّ الصمت على فشل المسار السياسي بموازاة التصعيد الاحتلالي أصبح غير ممكن.

ويعني هذا أنّ مرور الوقت لا يحلّ القضية ولا يخدم المقاومة الفلسطينية. ونحن نرى أنّ تدمير حلّ الدولتين بالاستيطان الإسرائيلي لا يحوّل السلطة الفلسطينية إلى دولة، وفي الوقت ذاته فهي ترفض أن تتصرف كحركة تحرر؛ ما يدفع إلى أنماطٍ نضالية جديدة في ظروف نظام فصلٍ عنصري (أبارتهايد)، وسوف يدفع حتمًا إلى برامج سياسية جديدة تتجاوز الخطاب المأزوم السائد حاليًا.